

# النزوح الطويل الأمد وأثره على الأوضاع التعليمية

مارك فان در ستوفي و سو-آن أوه

**كان توفير الخدمات التعليمية في مخيمات اللاجئين الواقعة على امتداد الحدود البورمية التايلاندية قد تطور على مدار ما يزيد على عشرين عاماً حيث يتم تكييف أهداف التعليم وتوسيع نطاقه وتحسين جودته ومستوى ملاءمته.**

للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بتوفير مواردها وخدماتها وإمكانياتها في بناء القدرات لدعم التعليم في هذه المخيمات.

## نطاق الخدمات التعليمية المقدمة

يتألف النظام التعليمي العام في هذه المخيمات من الحضانات ومدارس التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد

وخلال هذه المدة، كانت التقلبات السياسية والتدفق المستمر والمتسع للاجئين وسودان مناخ التغير السياسي قد أثر كل ذلك على تمتع اللاجئين بحقوقهم في التعليم، وجودة وأهمية التعليم الذي يتلقونه وقدرتهم على الانتفاع بالمهارات والمعلومات المطلوبة للعمل المدر للدخل وتنمية المجتمع.

نتطلع في هذا المقال إلى التطرق لموضوع توفير التعليم

في المخيمات السبعة التي تقطنها أغلبية من لاجئي الكارين. وتلعب إدارة التعليم الكارينية، والتي ترتبط بإتحاد كارين الوطني، دوراً في وضع وتنفيذ السياسات في هذه المخيمات. ويتم تمويل المنظمة التعليمية بها من قبل مجموعة من المنظمات كما تقوم على تسييرها المنظمات غير الحكومية (مثل منظمة نساء الكارين ومنظمة شباب الكارين) والمنظمات غير الحكومية الدولية (مثل منظمة ZOA لرعاية اللاجئين ومساندة الأطفال في العالم).

وثمة ما يقرب من ٢١١٥ ألف فرد مقيم في المخيمات السبعة

ذات الغالبية الكارينية، منهم ٥٤ ألف من الأطفال والشباب. وهناك أعداد مساوية لهم من الرجال والنساء في المخيمات، ممن تتراوح أعداد تجمعاتهم فيما بين ٤٠٠٠ و ٤٥ ألف نسمة. ويترجم هذا التنوع في المواقع الجغرافية والكثافة السكانية والفئات السكانية والإمكانيات التنظيمية لهذا المجتمع عدداً من التحديات أمام توفير وتنسيق التعليم الجيد في المخيمات السبعة المنتشرة على رقعة واسعة من الأرض.

وتتملك الحكومة التايلاندية الملكية سلطة كاملة على مخيمات اللاجئين وهي التي تدفع بالسياسات وتنفيذها داخل هذه المخيمات، كما أنها هي التي تسمح

ذلك فإن أرقام التسجيل تظهر أن ما يقرب من ١٨٪ من الأطفال في المخيمات لم يكونوا ملحقين بالمدارس الابتدائية أو الثانوية خلال العام الأكاديمي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، هذا بالإضافة إلى أن المعلمين في هذه المدارس والذين يربوا عددهم على الألف وخمسمائة معلم يتقاضون رواتب هزيلة، أضف إلى هذا اضطرارهم إلى تحمل عبء التدريس في فصول دراسية تكتظ عن آخرها بالتلاميذ وتمتلئ بصخبهم وضجيجهم طوال اليوم. ومن جانبهم، يكافح هؤلاء المعلمون لأداء واجبهم التعليمي كما يجب ولكن يحد من قدرتهم في ذلك غياب الخبرة والإلمام الكافي بأساليب التعامل.<sup>٢</sup>

يتم توفير البرامج التعليمية للكبار والشباب غير المقيدين بالمدارس. وتشمل هذه

البرامج دورات في تعليم القراءة والكتابة (سكاو و باو كارين (Skaw and Pwo Karen)، واللغات الإنجليزية والتايلاندية، والمهارات المهنية (مثل الزراعة والخياطة والطهي) والحرف (صناعة الصابون والحياسة) والمهارات المجتمعية (فبروس نقص المناعة المكتسبة، مخاطر المناجم، العنف المنزلي) بالإضافة إلى التعليم العام المحدود الذي يتم تلقيه في المدارس الليلية. ويكتسب المشاركون مهارات ومعلومات قيمة من هذه البرامج، بيد أن الفرص المتاحة أمام هؤلاء اللاجئين لكسب لقمة

عيشهم باستخدام هذه المهارات تكاد تكون معدومة. وترفض الحكومة التايلاندية السماح لهم بمغادرة المخيمات، في الوقت الذي يتسم فيه اقتصاد هذه المخيمات بصغره الشديد وإلى الحد الذي لا يكفي معه لاستيعاب مثل هذا العدد الهائل من الخياطين وعمال اللحام والطباخين. ومع ذلك، وفي عام ٢٠٠٧، وبعد تضافر وتنسيق الجهود، حصلت منظمة ZOA لرعاية اللاجئين - بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - على موافقة من الحكومة التايلاندية الملكية للبدء في مشروع تجريبي لا سابق له يسمح لـ ٨٠ لاجئاً بممارسة أنشطة زراعية على الحدود الخارجية من مخيم (ماي لا) وبيع منتجاتهم في أحد الأسواق



مارك فان در ستوفي

طالب مدرسة ثانوية في مخيم ماي را ما لوانغ للاجئين في مقاطعة ماي هونغ سون في تايلاند

الواردة من اللاجئين المُعاد توطينهم إلى أن هذه المجالات هي التي تتوافر فيها فرص التوظيف- ومنهم شهادات معتمدة مُعترف بها لتقدمها لجهات العمل. كما أنشأت الوزارة كذلك برنامجاً لتعليم اللغة الإنجليزية في جميع المخيمات لإكساب اللاجئين المهارات الأساسية في التحدث بالإنجليزية عند إعادة توطينهم. وقد كان حجم الاهتمام والمشاركة في هذا البرنامج حديثاً كبيراً للغاية.

### تغيير السياسات وحشد التأييد لها

إذا لم تُبد الحكومة التاييلاندية رغبتها في السماح للاجئين بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية أو الحصول على الخدمات من خارج المخيمات، فإن الآليات الحالية في توفير الخدمات وغياب استدامة التدخلات سوف تظل على حالها. ورغم ذلك، فقد بدأت تظهر بعض أمارات لتغيرات جديدة طرأت على هذا النهج. وبدأت الحكومة التاييلاندية الملكية تدريباً تقنياً لتقبل أن موقف اللاجئين سوف يستمر على الأرجح على نفس وضعه الحالي في المستقبل غير المنظور، وتبدي وزارة التعليم بشكل خاص استعداداً لتحسين الفرص التعليمية للنازحين كجزء من التزامها بإنجاز أهدافها الخاصة بتوفير التعليم للجميع.

وكانت المنظمات غير الحكومية على امتداد الحدود قد استجابت لهذه التطورات من خلال تحقيق التكامل في أدوارها كجهات 'لتوريد الخدمات الأساسية' و'بناء القدرات' من خلال اضطلاعها بدور ثالث يتمثل في 'تشكيل تحالفات الضغط والدفاع'. وفي دورها الجديد هذا، تعمل هذه المنظمات بحماس للتأثير على عملية صناعة القرار داخل الحكومة التاييلاندية الملكية من أجل تحسين حياة اللاجئين في مجالات التعليم والتدريب والمعيشة. وفي هذه الأنشطة الخاصة بالضغط والدفاع الحقوقي، نجد ثمة حاجة لكي يكون هناك اهتمام خاص بفتح أبواب العالم الخارجي أمام هذه المخيمات لضمان قدرة هؤلاء اللاجئين على مغادرة المخيمات للاستفادة من فرص التعليم الخارجية و/أو السماح 'بوصول' الفرص التعليمية الجديدة إلى داخل المخيمات.

وتستعين إدارة التعليم الكارينية بمنهجها الخاص، والذي يعتمد في غالبية مقرراته على المنهج البورمي ولكنه تبني أجزاء كثيرة من المناهج التعليمية المعتمدة في أنحاء أخرى من العالم. وقد نجم عن هذا منهج تعليمي يفتقد للتماسك والترابط بين الموضوعات والمراحل الدراسية، كما يفتقد أهميته بالنسبة إلى السياق المحلي بل ويفتقد غالباً إلى الجودة. بالإضافة إلى هذا، فإن المنهج ليس مُعتمداً؛ فعندما ينهي الطلبة تعليمهم فإنهم يتسلمون شهادة لا قيمة لها خارج المخيمات. وقياماً على المناقشات الأولية التي أجريت مع وزارة التعليم التاييلاندية، تبدو الآن رغبة في البحث عن الخيارات المتاحة التي يتسنى من خلالها اعتماد المنهج التعليمي في المخيم مع الإبقاء على أكبر قدر ممكن من المحتوى المحلي الحالي في المنهج بقدر

مجال تقديم الخدمات التعليمية إلى تغيير النهج الذي تتبناه من التركيز الضيق على بناء قدرات إدارة التعليم الكارينية كمؤسسة إلى نهج متعدد المستويات لبناء القدرات يتضمن تركيزاً أقوى على تقوية القدرات على المستوى المصغر (أي على مستوى المخيمات).

### إعادة التوطين

إن إعادة توطين أعداد أكبر من اللاجئين في بلدان غير بلدان الحدود أثر كبير على مجتمعات المخيمات والنظام التعليمي على وجه الخصوص. فمن بين اللاجئين الساعين لإعادة التوطين نجد عدداً غير متكافئ من السكان الأفضل تأهيلاً، ومن بينهم العاملون في الحقل التعليمي أنفسهم. ورغم ما في إعادة التوطين من فتح الباب أمام عدد من الفرص الممتازة، إلا أنه يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة التعقيدات في تنفيذ الأنشطة التعليمية في المخيمات. إن من الصعب على المنظمات غير الحكومية أن تواصل تنفيذها لبرامجها عند مستويات الجودة الحالية نظراً لأن الكثير من العاملين بالتعليم في المخيمات يغادرون المخيمات أثناء التدريب أو بعد استكمال تدريبهم مباشرة، وهو ما يستدعي الإسراع في تدريب مجموعات جديدة تماماً غير ذات خبرة عادة من العاملين بالتعليم من أجل ضمان استمرارية تقديم الخدمات، مع ما ينطوي عليه ذلك من مجازفة بفقدانهم ورحيلهم على المدى القصير أو المتوسط.

وفيما يلي بعض المبادرات الممكنة التي يمكن أخذها في الاعتبار عند التطرق لهذه المسائل:

- إنشاء 'الدورات العاجلة' حول مهارات التدريس حتى يتسنى للمعلمين الجدد بدء أعمالهم في التدريس في الفصول بأسرع ما يمكن.
- تحقيق تكامل نموذج التدريب التسلسلي القائم من خلال تشجيع المنظمات غير الحكومية على الإعلان عن حضورها المباشر في المخيمات من خلال تواجد المدربين الميدانيين لتوفير الدعم المكثف والتدريب المستمر للمعلمين المستجدين وغير المتحسين.
- تكثيف آليات التدريب المتبادل بين الأفراد المتماثلين في الخبرة التي أُرسيت حديثاً.

وإلى جانب محاولة تعديل البرامج القائمة للتعامل مع أثر إعادة التوطين، كانت المنظمات غير الحكومية تتطلع كذلك لإنشاء أنشطة جديدة للاجئين الذين يخططون لإعادة التوطين من أجل إعدادهم بشكل أفضل للحياة في أي من البلاد الغربية. ومن أمثلة ذلك مشروعات التدريب المهني ومشروعات التعليم غير الرسمي التي أنشأتها منظمة ZOA لرعاية اللاجئين. وتجري الآن المناقشات بين وزارة التعليم التاييلاندية وغيرها من جهات توريد الخدمات المحلية من أجل إنشاء دورات قصيرة الأجل لإعداد اللاجئين لشغل وظائف- في قطاعات مثل قطاع الرعاية الصحية والغذاء، والتي تشير التقارير

خارج المخيم. وكانت مشاركة الكليات المهنية التابعة لوزارة التعليم التاييلاندية بالإضافة إلى مشاركة الفلاحين التاييلانديين المحليين قد ساهمت في قبول الحكومة التاييلاندية الملكية بهذه المبادرة الجديدة.

### من حالة طارئة إلى وضع مستدام

بعد أعوام من الممارسة والمحاولة والخطأ، صار توفير الخدمات التعليمية يتم على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة نسبياً مع ما تقوم به مجتمعات المخيمات من جانبها من بذل لمستويات عالية من الالتزام والمشاركة. بيد أننا نجد رغباً عن ذلك أن المنظمات غير الحكومية لازالت تزاول أعمالها وفقاً لنهج تقليدي في تقديم الخدمات الأساسية بالرغم من أن هؤلاء اللاجئين قد مرت عليهم أعوام تلو أعوام وهم يقطنون المخيمات. وهذا الموقف يتطلب الآن استراتيجيات تنمية وتعليمية طويلة الأمد تركز على تحسين نوعية التعليم واستدامته بدلاً من الاكتفاء بتقديم الخدمات الأساسية.

وهذه الإستراتيجية السابقة لا يمكن لها أن تلغي الحاجة لتوفير الخدمات الأساسية مثل إنشاء المدارس وتوفير الموارد والأدوات لها، وذلك لأن اللاجئين يعيشون في مخيمات تتسم بتفاعلها المحدود مع المجتمعات التاييلاندية المحلية كما أن المغادرة إلى خارج المخيمات ممنوعة. ولذلك فإنهم في المخيمات يعتمدون اعتماداً كلياً على المنظمات الخارجية حتى من أجل توفير أشكال الدعم الأكثر أهمية. ولكي يتسنى تحقيق التكامل في عملية توفير الخدمات الأساسية تلك، ينبغي إتاحة قدر أكثر من الموارد من أجل تدخلات أطول أمداً في المجالات المتعلقة بالتعليم مثل تدريب المعلمين وتطوير المناهج والمواد التعليمية وكذلك بناء قدرات فريق الإدارة التعليمية.

ويلبي هذا التركيز على تلك المبادرات طويلة الأمد لبناء القدرات على مستوى المخيم الحاجة المزدوجة لضمان جانب الجودة في التعليم واستدامته في آن واحد. وثمة مجال لتحقيق التقدم في زيادة تحسين جودة التعليم والتعلم من خلال مزيد من التدخلات الجديدة والمبتكرة التي يتم تقديمها بمشاركة المؤسسات المتخصصة والأفراد، ومن بينها وزارة التعليم. إن قضية الاستدامة في أوضاع اللجوء التي طالت فأمعنت في الطول هي قضية معقدة، وذلك لأن حالات اللجوء لم تكن يُقصد منها أن تكون ممتدة إلى ما شاء الله. وعلى خلاف إدارة التعليم الكارينية، والتي يكتنف الشك مستقبلها المؤسسي، نجد أن الأطراف التي تلعب حالياً دوراً في الإدارة التعليمية على مستوى المخيمات سوف تكون على الأرجح هي نفس الأطراف التي ستشارك في الإدارة التعليمية لمجتمع المخيمات في المستقبل، مهما يكن ما سيحمله هذا المستقبل عندما يحل، سواء كان العودة إلى الوطن أو التوطين في بلد ثالثة أو الاندماج في المجتمع التاييلاندي. وهذا هو ما حدا بالمنظمات غير الحكومية العاملة في

كان مارك فان دير ستوفي (mpvdstouwe@hotmail.com) يتولى قيادة وتوجيه برنامج تدريبي وتعليمي واسع النطاق موجه لمعاونة اللاجئين البورميين في تايلاند، وتتولى تنفيذه منظمة ZOA لرعاية اللاجئين (www.zoa.nl) منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧. أما سو-آن أوه (suann.oh@gmail.com) فهي عالمة اجتماع متخصصة في تعليم اللاجئين وكانت تعمل في تقديم الاستشارات البحثية للمنظمات غير الحكومية العاملة على امتداد الحدود البورمية التايلاندية منذ عام ٢٠٠٥.

<http://www.karen.org/knu/knu.htm> ١

٢ [اتحاد الحدود التايلاندية البورمية) مواقع اللاجئين البورميين الحدودية مع أرقام التعدادات السكانية: يناير ٢٠٠٨

<http://www.tbcc.org/camps/populations.htm>

٣ أوه، س.أ.، أوشالومثان، س. بلا لاو و هتو، ج. (٢٠٠٦) 'مسح التعليم لعام ٢٠٠٦، تايلاند: منظمة ZOA لرعاية اللاجئين.

<http://www.burmalibrary.org/show.php?cat=2020>

سيطلب المزيد من الضغط المستمر من قبل المنظمات غير الحكومية وأطراف أخرى.

### خاتمة

يناضل الأفراد والمنظمات العاملين على امتداد الحدود الفاصلة بين بورما وتايلاند لتوفير تعليم عالي الجودة وفي نفس الوقت يتواءم مع القيود السياسية والعملية المفروضة. وعلى ضوء الطابع الاستمراري الذي اتخذه موقف هؤلاء اللاجئين، نجد أنه قد أضى من الضروري إحراز إنجازات أخرى تتخطى نموذج توفير معونات الإغاثة المعتاد إلى صناعة قرارات إستراتيجية قائمة على السعي لتنمية مجتمعات المخيمات ونظامهم التعليمي. وإلى جانب ذلك، فقد أصبح لزاماً علينا أن نعمل بشكل استباقي للأحداث وممارسة الضغط والدفاع عن الحقوق التعليمية وتوفير وربط هذا مباشرة بالتغيرات السياسية في تايلاند.

الإمكان. وتعد هذه العملية عملية سياسية بالدرجة الأولى، حيث تتطرق لمسائل حساسة فيما بين كلٍّ من الحكومة التايلاندية الملكية ومجتمعات اللاجئين، بيد أن هذا لا يجعلنا ننكر أن اللاجئين يتمتعون الآن بفرص كانت في الماضي بعيدة عن متناولهم.

كما عُقدت مناقشات مؤخراً مع الحكومة التايلاندية الملكية للتطرق للخيارات المتاحة أمام اللاجئين للتمتع بفرص استكمال التعليم العالي. وقد تم السماح مبدئياً لعدد ثمانية طلاب من اللاجئين للدراسة في الجامعات التايلاندية، وبما يهد الطريق أمام إتاحة الفرصة لمزيد من طلاب المخيمات في المستقبل. ويعد الحصول على التعليم عن بعد في مخيمات اللاجئين أمراً أكثر تعقيداً، حيث يتطلب الأمر موافقة عدد أكبر من الأطراف بالإضافة إلى ما يستدعيه الأمر من موافقة الحكومة التايلاندية الملكية لتوفير خدمة الاتصال بالانترنت (وهي قضية حساسة سياسياً). ومن المتوقع أن يستغرق التقدم في هذا الصدد وقتاً أطول كما